(حمل النّظير على النّظير عند النحويين)
بين النّظرية والواقع اللغوي

د. فلاح إبراهيم نصيف الفهداوي

المقدمة:

ورد هذا المصطلح وتردّد كثيرًا في كتب المفسرين واللغويين والنحويين؛ لتفسير بعض الظواهر النحوية واللغوية وتعليلها. وعلى كثرة استعمال هذا المصطلح لم يُحدّد أهل اللغة والنحو في كتبهم ضوابط هذه المسألة، ولم يُبيّن أحد منهم الأساس الذي اعتمدوا عليه في تحديد: مَنْ يُحمل على مَنْ؟ وإنما كان حديثهم عن ذلك يأتي على شكل شذرات هنا وهناك، أو اضطرارًا عندما تصطدم القواعد بما قرروه من استعمال معيّن فيبحثون لذلك عن مخرج يُعيد النصّ إلى أصل القاعدة.

وفي هذا الموضوع جملةٌ من الأسئلة التي تدور في ذهني وذهن غيري تحتاج إلى جواب، من هذه الأسئلة: ما الغرض والحكمة أو المعنى الدلاليّ من القول بحَمْل بعض ألفاظ اللغة على بعض؟ ومَنْ قال به من علماء اللغة؟ وهل هو قياس يُتبع أم الأمر موقوف على ما سُمع منه؟ وما الأصل المعتمد في تحديد (مَنْ يُحمل، ومَنْ يُحمل عليه)؟ فإن كان السبق في الاستعمال، فليس من دليل لغويّ تأريخيّ يُحدّد ذلك، وإن كان كثرة الاستعمال فهذ مسألة تعتمد على إحصاء لغويّ دقيق للحكم على ذلك، ولو ثبت كثرة استعمال على آخر فإن ذلك لا يصلح أن يكون دليلًا لحمل أحد الاستعمالين على الآخر، وجعل أحدهما أصلا والآخر فرعًا، إذ لكل استعماله وحاجته، ولا حاجة مُوجبة لأن يُحمل أحدهما على الآخر حملًا قسريًا لا مبرر له، مع وجود نظائر لهذه الاستعمالات وإقرارها دون تأويليها بحملها على غيرها. ولو عُكس الأمر بين المحمولُ والمحمول عليه فهل يصحّ ذلك أو نقول: إن أحدهما حمل على الآخر دون تحديد؟

إنّ الأمر مع كل هذه التساؤلات لا بدّ له من تفسير يُغنينا عن الحاجة إلى هذه الطريقة من التأويل.

وقد كانت فرضية (حَمْل النّظير على النّظير) إحدى الطرق التي لجأ إليها أهل اللغة والنحو؛ لتأويل النصوص التي وردت في الكلام العربي الفصيح مما لم يأت موافقًا للقواعد النحوية على نحو ما نجده في الطرق الأخرى، مثل الحكم بالحذف على بعض أركان الجملة، أو الحكم بزيادة بعض ألفاظها، أو الحكم بالتقديم والتأخير حسب المراتب النحوية، أو تضمين فعل معنى فعل آخر، أو القول بنيابة بعض الحروف عن بعض.

وهذا ما تُشير إليه كلمة (حَمْل) إذ هي إحدى الألفاظ والكلمات المرادفة لكلمة (تأويل)، وربّما استعملوا (إلحاق النظير بالنظير). كما كانت قضية حمل النّظير على النّظير طريقة تندرج في ضمن ما تنبّه إليه علماء العربية من جمع المتشابهات في اللغة والأشباه والنظائر والأضداد، وغيرها من أساليب الصياغة الفنية الرائعة، فسَلطوا الضوء على هذه الظواهر اللّغوية لإظهار عظمة هذه اللغة؛ ولتقريب المعاني وتسهيلها على الدارسين والإحاطة بها.

يُضاف إلى ذلك أن الأشياء المتناظرة والمتناقضة والمتشابهة حاضرة في ذهن الإنسان، وهو أسلوب قرآنيّ كثيرًا ما تردّد في القرآن الكريم في دعوة للناس من أجل التفكّر والتأمل والاعتبار، نحو ذكر الليل والنهار، والشمس والقمر، والأرض والسماء، على نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [آل عمران: ١١٩].

وربّما كانت هذه الطريقة أقل الطرق استعمالا ولجؤوا إليها، وغالبًا ما كان هذا المصطلح يُستعمل لبيان العلة في استعمال لفظة ما من جهة العمل أو التركيب، ولاسيّما عند العلماء الذين عُرف عنه الاهتمام بالعلل النحوية والصرفية.

وكان نصيب المسائل الصرفية من هذا المصطلح أكثر من المسائل النحوية، ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن التعاملَ مع مسائل

الصرف تعاملٌ مع المفردات في محاولة لجمع الأشباه والنظائر والأضداد بعضها إلى بعض١، في حين يكون التعامل مع مسائل النحو تعاملًا مع التركيب، فكان من المنطقي أن يُعتمد هذا المصطلح في مسائل الصرف أكثر من استعماله في مسائل النحو.

ونحن في هذه الورقات سنحاول الوقوف على حدّ هذا المصطلح وتعريفه، ورأي علماء اللغة فيه، ومن كان أسبقَ من غيره إليه، وهل علماء اللغة متفقون عليه أم أنّ المسألة خلافية قابلة للأخذ والردّ؟ وهل من سبيل للاستغناء عن هذا المصطلح وهذه الطريقة من التأويل دون الاخلال بما تعارف عيله أهل اللغة؟ علمًا أن أساليب التأويل وطرقه هي من صنع النحاة أنفسهم وليست قرآنًا يُتعبّد به، والسماع مُقدم في تأصيل القواعد عن المسائل الافتراضية كما أكّد ذلك علماء اللغة وفقهاؤها.

وقد اقتضى منهج البحث في هذا الموضوع أن يكون في مبحثين تسبقهما مقدمة وتتبعهما خاتمة بيّنت فيها ما توصلت إليه من نتائج.

وقد خصصت المبحث الأول للحديث عن مسائل تتعلّق بقضية (حمل النّظير على النّظير)، في حين خصصت المبحث الثاني للحديث عن بعض تطبيقات (حمل النّظير على النّظير) عند النحويين.

كما حرصت أن يأخذ الجانب التطبيقي من النصوص الحيّز الأكبر من البحث؛ لأنه يمثل السّماع وهو المعنيُّ بالدرجة الأولى، كما سنُبيّن ذلك من خلال البحث إن شاء الله تعالى، والله وليّ التوفيق.

المبحث الأول
مسائل تتعلّق بفرضيّة (حمل النّظير على النّظير)

لم يكن هناك بدّ من التعرُّض لبعض المسائل المتعلّقة في هذا الباب قبل تناول الأمثلة والتطبيقات التي تضمنتها كتب النحو؛ للإحاطة بالموضوع من جميع جوانبه، فكان من هذه المسائل، تعريف المصطلح لغةً واصطلاحًا، وأقوال العلماء فيه، وعلة القول به، والقياس و(فرضية حمل النظير على النظير).

تعريفه لغةً:

تعرَّض أهل المعاجم إلى معنى كلمة (النّظير) ووقفوا على معناها اللغويّ فجاء في معجم العين: (ونظير الشيء: مثله؛ لأنه إذا نُظر إليهما كأنهما سواء في المنظر، وفي التأنيث نظيرةٌ وجمعه نظائر وتقول: ما كان هذا نظيرًا)٢.

وجاء في لسان العرب: (والنظير: المِثْل، وقيل: المِثْل في كل شيء. وفلان نظيرك أي: مثلك؛ لأنه إذا نَظَر إليهما الناظر رآهما سواء)٣.

ومثل ذلك ورد في تاج العروس إذ قال: (من المجاز: النّظير، كأمير، و(المُناظِر): المِثْل والشبيه في كل شيء، يقال: فلان نظيرك، أي مثلك؛ لأنه إذا نَظرَ إليهما الناظر رآهما سواء، ك(النِّظر)، بالكسر، حكاه أبو عبيدة، مثل النّد والنديد)٤.

اصطلاحًا: لم تبتعد هذه اللفظة في معناها الاصطلاحي عن معناها المعجمي، إذ عرّفها الرماني بقوله: (النّظير هو الشبيه بما له مثل معناه وإن كان من غير جنسه كالفعل المتعدّي نظير الفعل الذي لا يتعدّى في لزوم الفاعل، وفي الاشتقاق من المصدر وغير ذلك من الوجوه)٥.

ولم يكن هذا المصطلح بغريب عن العلوم العربية وعلى رأسها العلوم الشرعية، إذ استُعمِل هذا المصطلح عندهم قبل استعمال أهل اللغة له، بل هو من المسائل المهمة التي بوّب لها أهل الأصول تحت عنوان (إلحاق النظير بالنظير).

وجاء تعريفه في كتاب أصول النحو وهو أحد مناهج مرحلة الماجستير في جامعة المدينة العالميّة:(المراد بحمل النظير على النظير: حمل الشيء على شيء يُشبهه ويُماثله، وقد تكون المماثلة بين المحمول والمحمول عليه في اللفظ دون المعنى، أو في المعنى دون اللفظ، أو فيهما معًا)٦.

أقوال العلماء فيه:

يذهب جمهور اللغويين والنحويين إلى القول بحمل النظير على النظير على أنه شيء مسلّم به عند الجميع، ولا أكاد اقف على مخالف

لهم في ذلك، وقد اعتادوا أن يستعملوا عبارات وجمل تدلّ على نسبة ذلك للجمهور فيقولون: (وهم يحملون الشَّيء على نقيضه كَمَا يحملونه على نَظيره)٧، أو (والنّقيض يجري مجرى ما يُناقضه كما أن النّظير يجري مجرى ما يُجانسه)٨. أو (ومن كلامهم حمل النقيض على النقيض، كما يُحمل النّظير على النّظير)٩. أو (وهم يحملون الشيء على ضده، كما يحملوه على نظيره)١٠، أو (الشيء يُحمل على ضده كما يُحمل على نظيره)١١.

وربّما كان استعمال ألفاظ التشبيه مرادًا بها هذا المصطلح أكثر من استعمال (حمل النظير على النظير)، فيقولون لشبه كذا بكذا، نحو قولهم(قد يؤكد بإحدى النونين المضارع المنفي ب"لا" تشبيها بالنهي)، وربّما استعملوا مصطلح (الحمل على التوهُّم) للدلالة على ذلك. فكانت هذه الألفاظ والعبارات وأمثالها تتعاقب للدلالة على ما أطلقوا عليه (حمل النّظير على النّظير). كما استُعملت هذه المصطلح في كتب المعرّب والدخيل عند البحث عن نظائر في العربية لبعض الكلمات الأعجمية والدخيلة١٢.

علّة القول بحمل النّظير على النّظير:

يذهب اللغويون والنحويون عامة إلى القول بجواز حمل النّظير على النّظير في مسائل النحو والصرف، وربّما لجؤوا إليه في مسائل الصرف أكثر مما كان عليه الحال في مسائل النحو؛ وذلك لأنهم يتعاملون في مسائل الصرف مع مفردات وأوزان كان وجود النظائر لها ركنا مهما في تقرير بعض مسائلها وتأصيلها، وحجة يُعتمد عليها في ذلك، في حين كان تعاملهم في مسائل النحو مع التراكيب، لذلك كان من المنطقي كثرته في الصرف إذا ما قيس بالنحو؛ ولهذا بوّب ابن جني في كتابه الخصائص بابًا أسماه (باب في عدم النظير)١٣. وجعله حجة معتمدة عند انعدام الدليل وذلك بقوله: (أما إذا دلّ الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير. وذلك مذهب الكتاب١٤، فإنه حكى فيما جاء على (فِعل) (إبِل) وحدها ولم يمنع الحكم بها عنده أن لم يكن لها نظير؛ لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به لا للحاجة إليه.

فأما إن لم يقم دليل فإنك محتاج إلى إيجاد النظير، ألا ترى إلى (عِزويت)، لما لم يقم الدليل على أن واوه وتاءه أصلان احتجت إلى التعلل ب(النّظير) فمنعت من أن يكون (فِعويل) لمّا لم تجد له نظيرًا وحملته على (فِعليت) لوجود النّظير وهو (عِفريت) و(نِفريت). وأمّا إنّ لم يقم الدليل ولم يُوجد النّظير، فإنك تحكم مع عدم النّظير. وذلك كقولك في الهمزة والنون من (أندلس): إنهما زائدتان. وإنّ وزن الكلمة بهما (أنفعُل)، وإن كان مثالا لا نظير له. وكذلك قال أبو عثمان في الردّ على من ادّعى أن (السين) و(سوف) ترفعان الأفعال المضارعة: لم نر عاملًا في الفعل تدخل عليه اللام وقد قال سبحانه (ﷺ ﷺ ﷺ [الأعراف:١٢٣]. فجعل عدم النّظير ردًّا على من أنكر قوله)١٥. ومن قواعدهم (إذا قام الدليل لم يلزم النّظير)١٦.

ويُفهم من كلام أبي عثمان الذي نقله عنه ابن جني أنهم جعلوا من انعدام النّظير حجة في ردّ بعض القضايا، فضلًا عن اعتماد وجود النّظير في تأصيل قضايا أخرى. ومما يلفت النّظر ايضًا في عبارة ابن جني (وأما إن لم يقم الدليل ولم يوجد النّظير فإنك تحكم مع عدم النّظير) أنه في نهاية المطاف رجع إلى السماع للحكم على المسألة عند انعدام الدليل والنّظير.

ونقول في ذلك: ألا يكفي السماع وورده في كلام العرب أن يكون دليلا كما كان لغيره دليلا، ولماذا نجد أنفسنا في بعض الاستعمالات بنا حاجة إلى إيجاد نظير، وفي أخرى لا نكلف أنفسنا عناء البحث عن إيجاد نظائر، والذي يتبيّن لنا أنه لا يُوجد أساس معتمد في تقرير ما لابدّ له من نظير وما لا يحتاج إلى نظير. وتبقى المسألة محطّ نظر وتأمل واستفهام.

من ذلك نخلص إلى أن مردّ الأمر أوله وآخره إلى السّماع، ولا ينبغي أن يعلو قَدر المعيار على قدر الاستعمال١٧. وقد كانت الغاية من القول بالحمل على النظير هو لتقوية الحجة والمذهب النحوي والصرفي المفتَرَض، كما كان عدمه حجة أيضا لإضعاف مذهب أو استعمال، على نحو ما نجده عند ابن جني والسيوطي وغيرهما ممن اشتهر بالبحث عن العلل والنظائر والمتشابهات، وذلك عندما يقولون: (وهذا كثير النّظير) أو (وهذا لا نظير له) أو (عزيزة النّظير)١٨ أو ما أشبه ذلك من هذه العبارات.

وقد ناقض ابن جني نفسه في كتابه الخصائص بقوله: (ثم لا يقدح فيه ألّا يوجد له نظير لأن إيجاد النظير وإن كان مأنوسًا به فليس في واجب النّظر إيجاده)١٩، في حين نجده يعتمد القول ب(النظير) لتقرير كثير من المسائل، ويُبطل أخرى لعدم النظير.

ويُضاف إلى هذه الأسباب التي دعت إلى القول بالحمل على النّظير حضور الأشياء المتناظرة والمتشابه والمتناقضة في الذهن، وإن لم

يكن بها حاجة.

القياس وفرضيّة (حمل النظير على النظير):

يُعدّ القياس من مصادر اللغة المعتمدة عند اللغويين والنحويين التي هي السّماع والإجماع والقياس٢٠، ويبدو أن هذا مأخوذ من أدلة التشريع التي فصّلها الفقهاء والأصوليون حينما حدّدوا مصادر التشريع بقولهم: (الكتاب والسنة والإجماع والقياس)، فحذا أهل اللغة حذوهم في اعتماد هذه الأصول، وليس ذلك بغريب إذ تقعيد اللغة وجمعها وتقنينها وتصنيفها مرتبط بالدراسات القرآنية وخدمة هذه الدراسات فاكتسبت اللغة هذا الشرف لشرف من دونت لأجله. مع الأخذ بنظر الاعتبار أن التعامل مع النصوص الشرعية غير التعامل مع النصوص اللغوية، إذ ليس كل ما يجوز في علوم الشريعة وقواعدها وأصولها يجوز في علم اللغة؛ لأن العلوم الشرعية يترتب عليها الأوامر والنواهي، والثواب والعقاب، أما علم اللغة فهو قضية سماع وتقعيد وتقنين لقواعد هذا السّماع، ولا يترتب عليه أمر ولا نهيّ، ولا ثواب ولا عقاب؛ ولهذا تُعدّ اللغة من علوم الآلة.

والقياس لغة: التقدير، فقولنا (قاس الشيء يقيسه قَيْسًا وقياسًا إذا قدّره على مثاله)٢١.

واصطلاحًا: (حمل غير منقول على منقول إذا كان في معناه)٢٢.أو (حمل فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع)٢٣.

وعرّفه الدكتور مهدي المخزومي بقوله: (حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يُسمع على ما سُمِع، وحَمْل ما يجدُّ من تعبير على ما اختزنته الذاكرة وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عُرفت، أو سُمعت)٢٤.

أمّا أركان القياس فهي: الأصل وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وعلة جامعة، وحكم٢٥.

وقد توسّع فيه السيوطي فجعله أربعة أقسام هي: حمل فرع على أصل، وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير، وحمل ضد على ضد. وذكر كثرة كاثرة من الأمثلة على ذلك. ولو أطلقنا العنان لاستقصاء هذه الأشياء على طريقة السيوطي ومن قَبْلِه ابن جني لطال بنا المقام ولما انتهينا؛ إذ متشابهات اللغة ومتناظراتها ليست قليلة، ونرى أن يُحمل كلٌ في بابه ولا حاجة لحمل بعضها على بعض حملا قسريًّا.

ومما مرّ من تعريفات القياس وأركانه نخلص إلى أنّ ما نحن بصدده من حمل النّظير على النّظير ليس داخلا في دائرة القياس في شيء، إذ القياس (حمل غير منقول على منقول) أو (حمل مجهول على معلوم)، وأما ما نحن بصدده فما حُمِل وما حُمِل عليه كلاهما من المسموع عن العرب ولو كان استعماله قليلا، فضلا أن يكون استعماله كثيرًا. وما ينبغي أن يُقاس كلام العرب على كلام العرب، وليس لأحد ردُّهُ تحت أيّ ذريعة، كما لا ينبغي أن يُحمل أو يُؤوّل تأويلا قسريًا دون ضرورة ملجئة إليه، ولا يصحّ العدول عن الصحيح المسموع الثابت لأجل قياس أو غيره. ولو وَرَدَ سماعٌ صحيحٌ مخالفٌ لآخر لأُقرّ كلٌ في بابه دون ردّ أيّ من القولين، فالسّماع هو الأصل لكل قياس، وفي ذلك يقول ابن جني: (وإن شذّ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثُر استعماله أولى وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله)٢٦، وقال في موضع آخر: (واعلم أنك إذا أداك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدعْ ما كنت عليه إلى ما هم عليه. فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مخيّر: تستعمل أيهما شئت)٢٧.

وفي ذلك يقول السيوطي أيضًا: (وكل من الإجماع والقياس لا بدّ له من مستند من السّماع كما هما في الفقه كذلك، ودونها الاستقراء ودونها الاستقراء والاستحسان، وعدم النظير، وعدم الدليل)٢٨.

المبحث الثاني
تطبيقات على ما حُمل على نظيره في قضايا نحويّة

تعدّدت صور الحمل على النّظير عند النّحويين؛ لاعتبارات مختلفة، فمنها ما كان باعتبار الشكل والصورة اللفظيّة دون المعنى على نحو ما عبّر عنه ابن هشام بقوله عند حديثه عن الأمور الكلية التي يتخرّج عليها مالا ينحصر من الصور الجزئية: (ما أعطي حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه)٢٩، ومنها ما كان باعتبار المعنى والعمل النحوي على ما بيّنه السيوطي حين قال: (فالنظير إما في اللفظ أو في المعنى أو فيهما)٣٠. ولكل من ذلك أمثلة وتطبيقات يطول حصرها في هذا البحث؛ لذا سنحاول أن نضرب أمثلة على وجه التمثيل لا

الحصر، علمًا أنّ النحويين لم يقتصروا على مصطلح (حمل النّظير) وإنما استعملوا عبارات مختلفة للتعبير ذلك، نحو ألفاظ المشابهة، والحمل على التوهم، أو أجري مجرى، وما شابه هذه الألفاظ التي أشرنا إليها سالفًا.

الصورة الأولى: ما جاء من المسائل محمولًا على نظيره باعتبار الصورة اللفظية:

ترِد بعض صور هذه المسألة أثناء حديث النحويين عن بعض الأدوات، ومحاولة تعليل بعض وجوه الاستعمال بربطها بغيرها من الأدوات من خلال بعض وجوه الشّبه، ومن هذه المسائل ما يلي:

المسألة الأولى: زيادة (إنْ) بعد (ما) المصدرية الظرفية، والموصولة؛ لشبهها في اللفظ مع النافية.

ل(ما) في العربية استعمالات متعددة منها النافية، والموصولة، والاستفهامية، والشرطية، والمصدرية، وذلك حسب السّياق الذي تَرِد فيه، شأنها شأن كثير من الأدوات. وكثيرًا ما تُزاد (إنْ) بعد (ما) سواء كانت نافية ام موصولة أم مصدرية، وتدور زيادتها مع أنواع (ما) هذه بين القلة والكثرة ، إلّا أنه يُفهم من كلام بعض النحويين أنهم يجعلون زيادتها مع النافية أصلا ومع ما سواها فرعًا. قال ابن مالك: (العرب قد استعملت (إنْ) زائدة بعد (ما) التي بمعنى الذي، وبعد (ما) المصدرية التوقيتيّة، لشبههما في اللفظ ب(ما) النافية، فلو لم تكن زائدة المقترنة ب(ما) النافية، لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوّغ. ومثال زيادتها بعد الموصولتين قول الشاعر٣١:

يُرجّي المرءُ ما إنْ لا يراه وتعرضُ دون أدناه الخطوبُ

أراد: يُرجّي المرء الذي لا يراه. ومثله قول الآخر٣٢:

ورجّ الفتى للخيرِ ما إنْ رأيته على السنّ خيرًا لا يزالُ يزيدُ

ف(ما) في هذا البيت مصدرية توقيتيه، فزادوا (إنْ) بعدها لشبهها في اللفظ ب(ما) النافية، فتعيّن الحكم بالزيادة على التي بعد النافية، وزيدت أيضًا (إنْ) بعد (ألا) الاستفتاحية)٣٣.

وقال سيبويه: (وقد تلغى (إنْ) مع (ما) إذا كانت اسمًا وكانت حينًا. وقال الشاعر:

ورجّ الفتى للخيرِ ما إنْ رأيته على السنّ خيرًا لا يزالُ يزيد)٣٤.

وواضح من كلام سيبويه إقرار زيادتها بعد الموصولة، والمصدرية، دون الإشارة إلى مشابهتها ل(ما) النافية، وإنّما أوردها على أنها استعمال عربي.

وذكر المرادي وابن هشام مواضع مجيء (إنْ) زائدة، وهما من أكثر علماء العربية الذين أفردوا كتبًا للحديث عن الأدوات والحروف واستفاضوا في الحديث عن معاني كل حرف وأداة، فعدّدوا مواضع زيادتها على أنها استعمال عربي يدور بين القلة والكثرة في الاستعمال، ومن هذه المواضع التي ذكراها: (وأكثر ما زيدت بعد (ما) النافية إذا دخلت على جملة فعلية كما في البيت أو اسمية كقوله٣٥:

فما إن طِبْنا جُبْنٌ ولكن منايانا ودولةُ آخرينا

وفي هذه الحالة تكفُّ عمل (ما) الحجازية كما في البيت، وأما قوله٣٦:

بني غدانةَ ما إنْ أنتم ذهبًا ولا صريفًا ولكنْ أنتم الخزفُ

في رواية من نصب (ذهبًا) و(صريفًا) فخُرِّج على أنها نافية مؤكدة ل(ما).

وقد تزاد بعد (ما) الموصولة الاسمية كقوله:

يُرجّي المرءُ ما إن لا يراه وتعرض دون أدناه الخطوب

وبعد (ما) المصدرية كقوله:

ورجّ الفتى للخيرِ ما إنْ رأيته على السنّ خيرًا لا يزالُ يزيدُ

وبعد (ألا) الاستفتاحية كقوله٣٧:

ألا إنْ سَرَى ليلي فبتُّ كئيبًا أحاذرُ أنْ تنأى النوى بغضوبا)٣٨.

وقال أبو علي الفارسي: (فأما زيادة (إنْ) معها وهي بمعنى المصدر فقليل جدًا، إنما تزاد مع (ما) إذا كانت للنفي نحو: (ما إنْ زيدٌ منطلقٌ)، و(مَا إنْ يَكادُ يُخَلّيهِمْ لِوجهَتِهِمْ)٣٩، فإنما حكم (إنْ) أن تُزاد مع النافية، فكأن هذا الشاعر شبّه التي مع الفعل بمعنى المصدر بالنافية، لاتفاقهما في اللفظ، كما شبهت النافية في ضرورة الشعر بالتي في معنى الاسم، وذلك قوله٤٠:

لَما أغفلت شكرك فاصطنعني...

ف(ما) هذه نافية وهي جواب القسم، فأدخلت عليها اللام كما تدخل على التي في تأويل الاسم، وحكم النفي في جواب القسم ألا يدخل عليه اللام كقولك: (والله ما رأيته)، ولا يجوز: (لما رأيته))٤١.

المسألة الثانية: دخول لام الابتداء على (ما) النافية:

هذه المسألة من المسائل التي لها تعلُّق ب(ما) النافية أيضًا، وهو ما يذكره النحويون من دخول لام الابتداء على (ما) النافية حملا لها على (ما) الموصولة؛ لأنها بلفظها. قال ابن هشام في حديثه عن الأشياء التي تُعطى حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه: (الثانية: دخول لام الابتداء على (ما) النافية حملا لها في اللفظ على (ما) الموصولة الواقعة مبتدأ كقوله٤٢:

لَما أغفلت شكرك فاصطنعني فكيف ومن عطائك جلُّ مالي

فهذا محمول في اللفظ على نحو قولك (لَما تصنعُهُ حسنٌ))٤٣.

جاءت لام الابتداء في هذا البيت مقترنة ب(ما) النافية، والأصل في لام الابتداء أنْ تدخل على الأسماء الواقعة مبتدأ، لكنها دخلت عليها لشبهها اللفظي بالموصول الاسمي (ما). وممّا يلفت الانتباه هنا أنّ (ما) النافية حُملت على (ما) الموصولة من جهة اقترانها بلام الابتداء، وقد مرّ بنا أن (ما) الموصولة حُملت على (ما) النافية من جهة زيادة (إنْ) بعدها. أي: أنهما حُمِل بعضها على بعض مع اتحاد سبب الحمل وهو التناظر أو التشابه اللفظي.

وعلّل ابن السراج منعَ دخولها على (ما) النافية بقوله: (ولا تدخل اللام على (ما)؛ لأن اللام تحقيق و(ما) نفي فلا يجتمعان. وقول الشاعر:

لَما أغفلت شكرك فاصطنعني فكيف ومن عطائك جل مالي

فإنه توهّم (الذي) والصلة)٤٤.

المسألة الثالثة: توكيد المضارع بالنون بعد (لا) النافية حملًا لها في اللفظ على (لا) الناهية.

يتفق النحويون على جواز توكيد الفعل المضارع بالنون الثقيلة أو الخفيفة، وقد جاء ذلك كثيرًا بعد النهي على نحو ما جاء في قوله تعالى: (وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ) [إبراهيم:٤٢]. أما مجيئها بعد النفي فلا يُجيزونه؛ للتعارض الواقع بين النفي والتوكيد.

وحين يعترض النحويين نصٌّ جاء فيه الفعل المضارع مؤكّدًا بالنون في سياق النّفي، فإنهم يحاولون أن يلتمسوا لذلك تفسيرًا وتسويغًا لما أصّلوه من عدم جواز توكيده بعد النّفي، وفي قوله تعالى على لسان النمل: (قَالَتْ نَمْلَةٌ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ)[النمل: ١٨]، وقوله تعالى: (وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ خَآصَّةً) [الأنفال: ٢٥]، جاء الفعل المضارع موكّدًا بالنون في سياق النفي، فكان توجيه النحويين لذلك أنّ مجيء المضارع موكّدًا بعد النفي في هذه المواضع محمول على النهي للشبه الواقع بين (لا) الناهية والنافية.

وفي ذلك يقول ابن هشام عند حديثه عن الأشياء التي تُعطى حُكم ما شابهته لفظًا أو معنى: (الثالثة: توكيد المضارع بالنون بعد (لا) النافية حملا لها في اللفظ على (لا) الناهية نحو (لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ) ونحو (وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ خَآصَّةً) فهذا محمول في اللفظ على نحو قوله تعالى: (وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ) [إبراهيم:٤٢] ومن أوّلها على النّهي لم يحتج إلى هذا)٤٥.

وجاء في شرح التصريح على التوضيح عند توجيه قوله تعالى: (لَّا تُصِيبَنَّ) (فأكد (تُصِيبَنَّ) بعد (لا) النافية تشبيهًا لها بالناهية صورة)٤٦.

ووصفه ابن هشام وكذلك ابن عقيل في معرض كلامهما على مواضع توكيد المضارع بالنون بأنه قليل فقال ابن هشام: (أن يكون قليلا؛ وذلك بعد (لا) النافية، أو (ما) الزائدة التي لم تسبق ب (إنْ)؛ كقوله تعالى: (وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗ))٤٧.

وجاء في شرح الأشموني على الألفية: (وقلّ التوكيد بعد (لا) النافية، قال في شرح الكافية وقد يُؤكّد بإحدى النونين المضارع المنفي ب(لا) تشبيهًا بالنّهي، كقوله تعالى: (وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗ))٤٨.

ووصفه عباس حسن بأنه قليل إذ قال: (أن يكون توكيده قليلًا، وهو – قلّته - جائز فصيح، لكنه لا يرقى في قوته مرقى النوعين السالفَين٤٩. وعلامته: أن يكون بعد (لا) النافية كقوله تعالى: (وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗ))٥٠.

يتبيّن لنا من خلال عبارات النّحويين هذه إقرارهم مجيئها بعد النفي إلّا أنهم يصفونه بأنه قليل الاستعمال، وإذا كان هذا الأسلوب من التوكيد مستعملا ولو على وجه القلة، فلنا أن نسأل فنقول: ما الحكمة والداعي لأن يُحمل على النّهي مع وجود الفارق المعنوي بين أسلوب الطلب، وأسلوب الخبر؟ ولمَ لا يكون أصلا برأسه وله شواهده الفصيحة من القرآن الكريم وغيره التي لا يرقى إلى استعمالها استعمالٌ.

والذي يبدو أن الأمر لا يخلو من التّرف الفكري الذي أدى إلى القول بهذه الأمور المتكلّفة التي لا تصبّ في مصلحة تيسير اللغة على وجه العموم، والنحو على وجه الخصوص.

وقد تكلّف بعض النحويين لحملها في قوله تعالى: (لَّا تُصِيبَنَّ) على أنها ناهية٥١، وفي ذلك بعدٌ لا مسوّغ له، ولا حاجة مُلحّة إليه.

المسألة الرابعة: حذف فاعل (أفعِل به) في التعجب لما كان مشبهًا لفعل الأمر في اللفظ.

ذهب ابن هشام إلى أن فاعل صيغة التعجب (أفْعِل به) محذوف حملًا على نظيره في اللفظ فعل الأمر (أفْعِل) حيث قال في ذكر الأشياء التي أعطيت حكم ما شابهته في اللفظ دون المعنى: (الرابعة: حذف الفاعل في نحو قوله تعالى: (أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ) [مريم: ٣٨] لمّا كان (أحْسِنْ بزيد) مُشبها في اللفظ لقولك (امرُرْ بزيد))٥٢.

وبرّر ابن مالك جواز حذفه فقال: (فحُذِفَ للعلم به مع كونه فاعلا، لأن لزومه الجر كساه صورة الفضلة، ولأنه معمول أفعل في المعنى. وزعم قوم أنه ليس محذوفا، ولكن استتر في الفعل حين حُذفت الباء)٥٣.

وقال العكبري عند توجيه قوله تعالى: (أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ) (لفظه لفظ الأمر ومعناه التعجب. و(بهم): في موضع رفع، كقولك: (أحسِنْ بزيد)، أي: (حسُن زيدٌ). وحُكي عن الزجاج أنه أمر حقيقة، والجار والمجرور نصب، والفاعل مضمر، فهو ضمير المتكلم، كأن المتكلم يقول لنفسه: أوقع به سمعًا أو مدحًا)٥٤.

وقال الزركشي: (وهذا التوجيه إنما يتم إذا قلنا: إن الجار والمجرور في (أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ) في محل الرفع، فإن قلنا في محل النصب فلا؛ لأن فعل الأمر للواحد نحو: أكرِمْ، وأحسِنْ، يكون معه الفاعل ضميرًا مستترًا وجوبًا؛ ولما كان لفظ (أفعِل به) في التعجب كلفظ الأمر؛ حذف فاعله في قوله تعالى: (أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ))٥٥.

ويذهب جمهور النحويين إلى أن فاعل صيغة الأمر (أفْعِل) مستتر وجوبًا وليس محذوفًا، وقد جاءت صيغة التعجب على وزن صيغة الأمر في اللفظ، إلّا أن معناه الماضي.

كما يذهب أكثر النحويين إلى أنّ فاعل صيغة التعجب (أفْعِل به) هو المجرور٥٦، ويذهب فريق آخر إلى أن الفاعل مستتر، شأنه شأن صيغة فعل الأمر (أفْعِل)٥٧، على نحو ما قال به العكبري.

فالمسألة هنا يتجاذبها أمران، الصورة اللفظية وهي صيغة الأمر(أفْعِل)، والمعنى المراد من الأسلوب الذي هو التعجب على نحو ما في قولنا (أكْرِمْ بزيد).

وعلى قول الجمهور فإن فاعل صيغة التعجب لا يعدو أن يكون إما مستترًا وجوبًا حملاً على فعل الأمر، أو مجرورًا بالباء بعده لفظًا

مرفوعًا محلّا. وعلى كلا القولين فالفاعل غير محذوف على نحو ما ذكره ابن هشام وغيره ممن ينصّون على اطّراد حذف الفاعل من صيغة التعجب (أفعل به)٥٨.

ويُضاف إلى ما سبق أنّ النحويين يُجمعون - باستثناء ابن كيسان والسهيلي وابن مضاء القرطبي فقد جوّزوا ذلك٥٩- على عدم جواز حذف الفاعل وإنما يستتر، إذ الحذف يعني أنه غير موجود، في حين الاستتار يعني أنه ضمير وهو في حكم المذكور. وإنما قال النحويون بعدم جواز حذف الفاعل٦٠؛ لأنه ركن الجملة الفعلية، ولا يوجد فعل بلا فاعل، وهو مع الفعل كالشيء الواحد. والغريب أن ابن هشام بوّب لهذه المسألة بقوله (حذف الفاعل)، علمًا أنه كان قد وصفه في موطن أخر بالشذوذ كما وصفه ابن الحاجب بأنه ضرب من التعسف٦١.

وكأني بالنحويين أنه عندما يكون الحديث في باب التعجب يقولون: إنّ الفاعل هو المجرور بالباء، وحينما يكون الحديث عن باب الفاعل يذكرون مواطن اطّراد حذفه فيذكرون منها باب التعجب٦٢، لذلك تبدو قضية عدم جواز حذف الفاعل أقرب إلى التنظير والمنطق منها إلى الواقع اللغوي؛ ونرى أنه لو استُعمِل مصطلح (عدم الذكر) ربّما يكون أولى على وجه العموم، فإن كان للكلام تعلّق بذكر الفاعل واحتيج إلى ذكره ذُكِر، وإن لم تكن به حاجة فلا داعي لأن يُذكر، ولا داعي لأن يُقال عنه أنه محذوف.

ومما تجدر الإشارة إليه تتمة للموضوع أنّ من النحويين من ذهب إلى أن الصيغة الواردة في الآية الكريمة لفظها لفظ الأمر ومعناها الخبر، كما جاء الأمر بصيغة الخبر في قوله تعالى:(لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا) [البقرة:٢٣٣]، وفي قوله: (وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ) [البقرة:٢٢٨]٦٣.

الصورة الثانية: وهي حمل النّظير على نظيره في المعنى دون اللفظ:

وهي: أن يُحمل الشيء على شيء يُشبهه في معناه ولا يُشبهه في لفظه: وله أمثلة متعددة، فمن هذه الأمثلة ما يلي:

المثال الأول: جوازُ: (غيرُ قائمٍ الزيدانِ)؛ حملًا على: (ما قائمٌ الزيدانِ).

للنّفي أدوات منها ما يُفيد معنى النفي صراحة، ومنها ما يُفيد النفي ضمنًا، ومن الأدوات التي تُفيد النفي صراحة (ما) العاملة عمل (ليس)، ومن الأدوات التي تُفيده ضمنًا ومعنًى الأداة (غير).

وحمل ابن عقيل(غير) الاسمية على نظيرتها (ما) الحرفية في المعنى فقال: (وتقول: (غيرُ قائم الزيدان) ف(غيرُ) مبتدأ و(قائم) مخفوض بالإضافة و(الزيدانِ) فاعل ب(قائم) سدّ مسدّ خبر (غيرُ)؛ لأن المعنى: (ما قائمٌ الزيدان) فعُومِل (غيرُ قائم) معاملة (ما قائمٌ))٦٤.

وقال السيوطي: (جواز (غيرُ قائم الزيدانِ) حملًا على (ما قامَ الزيدان)٦٥ لأنه في معناه ولولا ذلك لم يجز؛ لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يغني عن الخبر)٦٦.

وتوضيح المسألة أن المبتدأ ينقسم على قسمين، مبتدأ له خبر، ومبتدأ له فاعل أغنى عن الخبر، فالمبتدأ الذي له خبر، نحو (زيدٌ قائمٌ)، والمبتدأ الذي له مرفوع أغنى عن الخبر هو الوصف المعتمد على نفيّ أو استفهام، نحو (ما قائمٌ الزيدان). ف(قائم) مبتدأ و(الزيدان) فاعل يُغني عن الخبر، ونظيره المحمول عليه (غيرُ قائم الزيدانِ)؛ لأنه في معناه، فإن النفي الذي تدلّ عليه (ما) تدلّ عليه (غير) أيضًا وإن اختلفت الكلمتان في صورة اللفظ وفي الاسمية والحرفية.

المثال الثاني: إهمال (أنْ) المصدرية مع المضارع حملًا على (ما) المصدرية:

من المعلوم من قواعد النحو أنّ (أنْ) المصدرية تدخل على الفعل المضارع فتنصبه، فهي عاملة للنصب ظاهرة ومضمرة جوازًا ووجوبًا، أما (ما) المصدرية فهي غير عاملة، وكما هو معهود في قواعد اللغة والنحو لا تكاد تسلم قاعدة من خروج بعض النصوص الفصيحة عنها؛ وذلك لأن اللغة تدوين وتقعيد لما يُسمع ويُقال، وليست تقعيد لما يجب أن يُقال.

ومن النصوص التي جاءت مخالفة للأعمّ الأغلب ما ورد في قراءة قوله تعالى: (وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ

أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾[البقرة: ٢٣٣] برفع الفعل (يُتِمُّ)٦٧، حيث ورد هذا الفعل في ثلاثة مواضع من القرآن الكريم، اثنان منها مسبوقة ب(أنْ) الناصبة والفعل بعدها منصوب، وذلك في سورة البقرة الآية السابقة الذكر، وفي سورة التوبة في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾[التوبة: ٣٢]، والموضع الثالث ورد المضارع فيها مرفوعًا وغير مسبوق ب(أنْ) وذلك في سورة النحل في قوله تعالى:﴿كَذَٰلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ ﴾ [النحل: ٨١]. وقد جاءت قراءة مجاهد لآية البقرة مسبوقًا ب(أن) ومرفوعًا. قال السمين الحلبي في توجيه هذه القراءة: (وقرأ مجاهد ويروى عن ابن عباس: ﴿أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾ برفع (يُتمُ) وفيها قولان، أحدهما قول البصريين: أنها (أنْ) الناصبة أهملت حملا على (ما) أختها لاشتراكهما في المصدرية، وأنشدوا على ذلك قوله٦٨:

إنّي زعيمٌ يا نُوَيْ ... قَةُ إنْ أمنتِ من الرّزاحِ
أنْ تهبطين بلادَ قو ... مٍ يرتعون من الطّلاحِ

وقول لآخر٦٩:

يا صاحبيّ فدتْ نفسي نفوسَكما ... وحيثما كنتما لقيتما رشَدا
أنْ تقرآن على أسماءَ ويحكما ... منّي السلامَ وألّا تُشعرا أحَدا

فأهملها ولذلك ثبتت نون الرفع، وأبَوا أن يجعلوها المخففة من الثقيلة)٧٠.

وكذلك حُمل عليه قوله تعالى في سورة إبراهيم: ﴿قَالُوٓا۟ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ﴾ [إبراهيم:١٠]، في قراءة من رفع (تصدونّا)٧١.

وجاء في معترك الأقران: (وقد يُرفع المضارع بعدها إهمالاً لها، حملاً على (ما) أختها، كقراءة ابن مُحيصن: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾)٧٢.

وكما هي عادة النحويين في أمثال هذه الأحوال لابدّ من تفسير وتعليل لتوجيه هذا الخروج عن المشهور من المسموع، فإن عدمت الحيلة من وجود تفسير من الاستعمال نفسه كان البحث والنظر لإيجاد نظائر لهذا الاستعمال فيحمل عليه، ولمّا كانت (ما) المصدرية تأتي غير عاملة لجأ النحويون إلى القول بحمل (أنْ) على (ما) في الإهمال؛ ليكون ذلك من باب حمل النّظير على النّظير.

ومن ذلك يتبيّن لنا أن كثيرًا مما قيل عنه أنه من حمل النظير على النظير ومنها هذه المسألة هي من ثمار القول بقضية الأصل والفرع ونتاجها، فاللغة عند عامّة النحويين أصل جاء عليه أكثر اللغة وهو المشهور في الاستعمال، وفرع ورد عليه قليل اللغة، وهذا الفرع محمول على الأصل لوجه من وجوه الشبه اللفظي أو المعنوي. وما كان فرعًا مؤوّلٌ ومحمول، وما كان أصلا محمول عليه.

والذي نقوله: ماذا كان يضيرنا لو دار الأمر على كثرة الاستعمال وقلّته دونما حاجة إلى التكلّف لإيجاد وجوه شَبه يُتعلل بها. لاشكّ أن ذلك سيكون أقوم لقواعد اللغة وأثبت، وكثيرًا ما كان النحويون يُصرحون به عن بعض الأساليب والاستعمالات بأنه كثير الاستعمال أو قليله سواء كان في كتب النحو أو اللغة أو المعاجم.

تعدّي الأفعال بغير الحروف التي اشتهر تعديتها بها:

من أكثر الأبواب التي توسّع فيها النحويون في حمل النظير على النظير هو باب تعدّي الأفعال بغير الحروف التي أشتهر تعديتها بها، حيث كان النحويون في كثير من الأحوال يميلون إلى القول بأن بعض هذه الأفعال محمولة على نظيرتها لوجود سبب لفظي أو معنوي يُسوّغ اشتراك هذه الأفعال بالحروف التي تتعدّى بها، أو يقولون بتضمّن الأفعال بعضها معنى بعض مما يُسوّغ استعمال أحدها مكان الآخر. ولا يكاد كتابٌ نحويٌ أو تفسيرٌ للقرآن وإعرابه إلّا وأورد طائفة من هذه الأفعال على أنها محمولة على نظيرتها معنًى أو لفظًا، ومن هذه الأفعال التي أشاروا إليها:

ما قيل في توجيه قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج:١]، فللنحويين في توجيهها ثلاثة أقوال:

الأول: أن يكون الفعل (سأل) محمول على نظيره الفعل (دعا)؛ لأنه تعدّى بالباء. قال الفراء في توجيه هذه الآية: (دعا داعٍ بعذاب واقع)٧٣.

الثاني: أن تكون الباء في (بعذاب) بمعنى (عن). قال العكبري: (والباء: بمعنى عن. وقيل: هي على بابها؛ أي: سال بالعذاب كما يسيل الوادي بالماء. واللام تتعلق بواقع) ٧٤.

الثالث: أن تكون (سال) من السيل في قراءة من قرأ بالتسهيل٧٥، سال سائل من العذاب. قال مكي بن أبي طالب: (قوله تعالى: سأل سائل بعذاب) تقديره: سال سائل النبي بعذاب والباء بمعنى (عن) وإذا جعلت (سال) من السيل لم تكن الباء بمعنى عن وكانت على بابها وأصلها للتعدّي)٧٦.

وقال صاحب كتاب (روح البيان) عند توجيه هذه الآية: (سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ): (ومن التوسعات الشائعة في لسان العرب حمل النظير على النظير وحمل النقيض على النقيض، فتعدية (سأل) بالباء من قبيل التعدية بحمل النظير على النظير فانه نظير (دعا) وهو يتعدّى بالباء)٧٧.

وهذا الخلاف في توجيه الآية متأت من الخلاف في أيّهما أولى بالتوجيه: القول بتضمين الأفعال بعضها لبعض، أو القول بنيابة الحروف بعضها عن بعض؟

والذي نراه أن المسألة في كثير من أحوالها تبدو انتقائية، فعلى سبيل المثال الفعل (سأل) ورد متعديًّا بنفسه في القرآن الكريم في قوله تعالى (وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَٰعًا فَسْـَٔلُوهُنَّ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ) [الأحزاب: ٥٣]، وورد متعديًّا ب(عن) في قوله تعالى: (يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ) [البقرة: ١٨٩]، وورد في هذه الآية متعديًّا بالباء. ولعله من الأولى حمل الأمر على التوسّع في الأساليب والتراكيب العربية بدلًا من التوسع في حمل النّظير على النظير، ولا سيّما أن عدد حروف الجرّ محدود جدًا مقارنة بعدد الأفعال في العربية، والمعاني لا تقف عند حدّ معيّن فهي متجددة ما دام هناك لسان ينطق.

ومن الجدير بالذكر أيضًا أن بعض النحويين لا يرى جواز تعدية الفعل (دعا) بالباء، ولهذا يحملها على أنها زائدة أو أن الفعل متضمّن للفعل (استحضر)،٧٨ وذلك في قول النبي صلى الله عليه وسلم(ثم دعا بكتاب هرقل)٧٩، وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أم معبد (أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قالَ عندها دعا بإناء يَرْبِضُ الرهط)٨٠، مع ورود هذا الفعل متعديًّا بالباء في القرآن الكريم وفي أكثر من موضع، نحو قوله تعالى: (مُتَّكِـِٔينَ فِيهَا يَدْعُونَ فِيهَا بِفَٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ وَشَرَابٍ) [ص:٥١]، وقوله عز وجل: (يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَٰكِهَةٍ ءَامِنِينَ) [الدخان:٥٥].

ومثل ذلك ما يذكره بعض النحويين والمفسرين عند توجيه قوله تعالى: (وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا) [النمل: ١٤]، فمنهم من ذهب إلى أن (جَحَد) حُمل على نظير (كَفَر) لتعديته بالباء، حَمْل النظير على النظير، ومنهم من ذهب إلى أن الباء زائدة٨١، قال الشهاب الخفاجي: (ولما كان الجحود يتعدّى بنفسه فعدّي بالباء كما في قوله: (وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا) أشار إلى أنّ تعديه بالباء لتضمّنه معنى الكفر، أو لما فيه من معناه، وقريب منه ما قيل إنه من حمل النظير على النظير)٨٢.

ولست أدري لمَ يُعدَل عن الاستعمال القرآني ويُعمد إلى تأويله مع وروده في القرآن الكريم في أكثر من موضع؟ فقد ورد الفعل (جحد) متعديًّا بالباء في مواضع كثيرة من القرآن الكريم، ، نحو قوله تعالى: (وَمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَجْحَدُونَ) [الأعراف: ٥١]، وقوله تعالى: (فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ) [الأنعام: ٣٣]، قال أبو حيّان عند توجيه قوله تعالى: (وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَظْلِمُونَ) [الأعراف:٩](ويتعلق (بآياتنا) بقوله (يظلمون)؛ لتضمنه معنى (يكذبون)، أو لأنها بمعنى (يجحدون) و(جحد) تعدى بالباء قال: (وجحدوا بها))٨٣.

ومن اللافت للنظر أنّ أبا حيّان حَمَل الفعل (يظلمون) على (يجحدون) في تعديته بالباء، أي: أنه لم يُجوّز تعدية (يجحدون) بالباء حسب، وإنما قاس عليه غيره من الأفعال، وهذا ما يُؤكّد ما ذكرناه سالفًا من أنّ الأمر فيه شيء من الانتقائية وعدم الضبط في هذا الباب.

نتائج البحث

ومما تقدم نستطيع أن نستخلص ما يلي من النتائج:

اولًا- الأصل في أخذ اللغة وجمعها وتأصيل قواعدها هو السّماع، وإذا كان السّماع ورد باستعمال ما فالأصل فيه أن يُعتبر في وروده في

اللغة، ولا حاجة لأن يُحمل قليلُ السماع على كثيره، فهذا ورد وهذا ورد، ولا بأس أن يُحمل الأمر على الكثرة والقلة، فيُقال: الكثير في الاستعمال كذا والقليل كذا دون الحاجة إلى حمل الثاني على الأول أو العكس، وتكلّف التعليل له.

ثانيًا- كان من أسباب اللجوء إلى ظهور هذين المصطلحين هو حرص النحويين واللغويين على التعليل لكل ظاهرة من الظواهر اللغوية وإيغالهم في ذلك، وهذا ما وسّع دائرة التأويل حتى أخرجته عن حدّ الضرورة، وليس ذلك في هذا الباب حسب، وإنما في كثير من أبواب النحو واللغة.

ثالثًا- لا يمكن تعميم أحد طرفي المعادلة على الآخر، فلا يقال: إنّ النظير محمول على النظير على وجه العموم، كما لا يمكننا القول: لا يمكن حمل النظير على النظير؛ لأن الواقع والاستعمال اللغوي يأبى ذلك.

رابعًا- إن القول بتعدد الوجوه الإعرابية للنّصّ الواحد من خلال حمل النظير على النظير يُفضي إلى القول بتداخل المعاني بعضها ببعض، وواقع اللغة وسياقات الكلام ربّما لا يُسعف هذا التوجه.

خامسًا- كان النحاة يستدلون على بعض ما يريدون تقريره بوجود نظائر له في اللغة على نحو ما نجده عند ابن جني في كتبه. ومن قواعدهم (النظير ملحق بنظيره).

الهوامش

١. قد أرجأت الحديث عن الحمل على النّظير في مسائل الصرف؛ لحاجته إلى بحث مستقلّ.

٢. العين، الخليل بن الفراهيدي(ت: ١٧٠ه)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، بغداد. باب (الظاء والراء والنون): ١٥٦/٨.

٣. لسان العرب، ابن منظور (ت: ٧١١ه)، ط:١، بيروت فصل النون: ٢١٩/٥، ويُنظر الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري (ت نحو: ٣٩٥ه)، حققه وعلّق عليه: محمد إبراهيم سليم، مصر: ٥٤٤.

٤. تاج العروس من جواهر القاموس، الزَّبيدي(ت: ١٢٠٥ه)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية. مادة (نظر): ٢٤٩/١٤، ويُنظر المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار)، دار الدعوة. فصل النون: ٩٣٢/٢.

٥. رسالة منازل الحروف، الرماني(ت: ٣٨٨ه)، تحقيق : إبراهيم السامرائي، عمان: ٧٢، وينظر الفرق بين الضاد والظاء في كتاب الله عز وجل وفى المشهور من الكلام، أبو عمرو الداني (ت: ٤٤٤ه)، تحقيق: حاتم صالح الضّامن، دمشق(١٤٢٨ ه - ٢٠٠٧ م): ١٢٥.

٦. أصول النحو، من مناهج جامعة المدينة العالمية لمرحلة الماجستير، الناشر جامعة المدينة العالمية: ٢١٠- ٢١١. قد أشار ابن هشام إلى هذا التقسيم في كتابه مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام (ت: ٧٦١ه)، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط:٦، دمشق(١٩٨٥): ٨٩١.

٧. ينظر اللّباب في علل البناء والإعراب، العكبري (ت: ٦١٦ه)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، ط:١، دمشق(١٤١٦ه ١٩٩٥م): ٢٢٦/١.

٨. ينظر الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الكفوي(ت: ١٠٩٤ه)، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت، ب. ت : ١١٩٤.

٩. ينظر الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي(ت: ٧٤٩ه)، تحقيق: د فخر الدين قباوة، ود. محمد نديم فاضل، ط: ٢، لبنان،(١٤١٣ ه - ١٩٩٢ م): ١٨٤.

١٠. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري (ت: ٥٧٧ه)، ط: ١، المكتبة العصرية (١٤٢٤ه- ٢٠٠٣م): ٣٠٢/١.

١١. ينظر شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك(ت: ٦٧٢ه)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ط:١، هجر للطباعة والنشر (١٤١٠ه - ١٩٩٠م): ٢٥٦/١.

١٢. يُنظر كتاب: في التعريب والمعرّب، لابن برّي(ت:٤٩٩)، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، بيروت(١٤٠٥ه- ١٩٨٥م): ١٠٠.

١٣. يُنظر الخصائص، ابن جنّي(ت: ٣٩٢ه)، تحقيق: محمد علي النجّار، ط: ٤، مصر: ١٩٨/١.

١٤. يعني به: سيبويه في كتابه.

١٥. الخصائص: ١٩٨/١-١٩٩.

١٦. الخصاص: ٢٠٣/١.

١٧. ينظر: مباحث تأسيسية في اللسانيات، د. عبد السلام المسدّي، دار الكتاب الجديد المتحدة ط: ١، ٢٠١٠م: ٦.

١٨. ينظر الخصائص: ٥٥/٢، وينظر ٧٠/٣، وينظر الاقتراح في أصول النحو وجدله، السيوطي (ت: ٩١١ه)، حققه وشرحه: د. محمود فجال، ط:١، دمشق(١٤٠٩ه- ١٩٨٩م): ٣٦٩.

١٩. الخصائص: ١٣٧/١، وينظر تكرار الكلام في ٢٥٣/١.

٢٠. ينظر الاقتراح في أصول النحو وجدله: ٢٦.

٢١. لسان العرب، ابن منظور (ت: ٧١١ه)، ط:١، بيروت، مادة (قاس): ١٨٧/٦.

٢٢. الإغراب في جدل الإعراب، أبو البركات الأنباري(ت:٥٧٧ه)، تحقيق سعيد الأفغاني، ط: ٢، بيروت(١٩٧١م): ٤٠.

٢٣. الإغراب في جدل الإعراب: ٩٣.

٢٤. في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي، ط: ٢، بيروت(١٩٨٦م): ٢٠.

٢٥. ينظر في ذلك الاقتراح في أصول النحو وجدله: ١٨١.

٢٦. الخصائص: ١٢٥/١.

٢٧. الخصائص: ١٢٦/١.

٢٨. الاقتراح في أصول النحو وجدله: ٢٦.

٢٩. مغني اللبيب: ٨٩١.

٣٠. الاقتراح في أصول النحو وجدله: ٢٠٥.

٣١. مجهول القائل.

٣٢. البيت من شواهد سيبويه ولم ينسبه، يُنظر الكتاب لسيبويه(ت: ١٨٠ه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط:٣، القاهرة(١٤٠٨ ه - ١٩٨٨م): ٢٢٢/٤، وينظر كتاب التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسيّ (ت: ٣٧٧ه)، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط:١ (١٤١٠ه - ١٩٩٠م): ٢٤٥/٤، ويُنسب البيت للمعلوط القريعي، ينظر شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري(ت: ٩٠٥ه)، ط:١، لبنان(١٤٢١ه- ٢٠٠٠م): ٢٤٦/١.

٣٣. شرح التسهيل لابن مالك: ٣٧١/١.

٣٤. الكتاب: ٢٢٢/٤.

٣٥. البيت لفروة بن مسيك، ويُنظر في تخريجه شرح أبيات سيبويه، السيرافي (ت: ٣٨٥ه)، تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مصر(١٣٩٤ ه - ١٩٧٤م): ٤٠٤/٣.

٣٦. البيت مجهول القائل وينظر في تخريجه شرح التسهيل لابن مالك: ٢٧٠/١، والجنى الداني في حروف المعاني، المرادي(ت: ٧٤٩ه)، تحقيق: د فخر الدين قباوة، ود. محمد نديم فاضل، ط: ٢ لبنان(١٤١٣ ه - ١٩٩٢ م): ٣٢٨.

٣٧. البيت مهول القائل.

٣٨. ينظر الجنى الداني في حروف المعاني: ٢١٠، ومغني اللبيب: ٣٨.

٣٩. صدر بيت لزهير بن أبي سلمى، وعجزه: (تَخالُجُ الأمْر ، إنّ الأمرَ مُشتَرَكُ)، ينظر ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق: علي حسن فاعور، ط: ١، دار الكتب العلمية(١٤٠٨ه-١٩٨٨م) : ٣١.

٤٠. البيت للنابغة ينظر ديوانه تحقيق: عباس عبد الستار، ط: ٣، دار الكتب العلمية(١٤١٦ه-١٩٩٦م): ٧٢. وتمام البيت: (فكيف، ومِن عطائك جلُّ مالي).

٤١. التعليقة على كتاب سيبويه: ٢٤٦/٤.

٤٢. سبق تخريج البيت.

٤٣. مغني اللبيب: ٨٩١.

٤٤. الأصول في النحو، ابن السراج (ت: ٣١٦ه)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت: ٤٣٥/١.

٤٥. مغني اللبيب: ٨٩١.

٤٦. شرح التصريح على التوضيح: ٣٠٣/٢.

٤٧. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام (ت: ٧٦١ه)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر: ١٠٠/٤، وينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل (ت: ٧٦٩ه) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط:٢٠، القاهرة (١٤٠٠ ه - ١٩٨٠م): ٣١٨/٤.

٤٨. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشْموني (ت: ٩٠٠ه)، ط:١، لبنان (١٤١٩ه- ١٩٩٨م): ١١٩/٣.

٤٩. يعني بهما وجوب التوكيد، وكثرته.

٥٠. النحو الوافي، عباس حسن (ت: ١٣٩٨ه)، ط: ١٥، دار المعارف: ١٧٥/٤.

٥١. ينظر التبيان في إعراب القرآن، العكبري (ت: ٦١٦ه)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه: ٦٢١/٢، ومغني اللبيب: ٥٦٣، وشرح الرضي على الكافية، الاسترا باذي (ت: ٦٨٦ ه)، تحقيق وتصحيح وتعليق: د. يوسف حسن عمر، ليبيا (١٣٩٥ – ١٩٧٥م): ٤٨٧/٤.

٥٢. مغني اللبيب: ٨٩٢. المقصود بالحذف في كلام ابن هشام هو (بهم) المقدرة بعد كلمة (وأبصر).

٥٣. شرح التسهيل: ٣٧/٣، وينظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢٦٨/٢.

٥٤. التبيان في إعراب القرآن: ٨٧٥/٢.

٥٥. البرهان في علوم القرآن، الزركشي (ت: ٧٩٤ه)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: ١، دار إحياء الكتب العربية (١٣٧٦ ه - ١٩٥٧م): ١٣٣/٣.

٥٦. ينظر الأصول في النحو: ١٠١/١.

٥٧. يُنظر شرح المفصل، لابن يعيش (ت: ٦٤٣ه)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط:١، لبنان (١٤٢٢ ه - ٢٠٠١م): ٤٧٨/٤.

٥٨. ينظر شرح التصريح على التوضيح: ٣٩٩/١.

٥٩. يُنظر شرح الكافية الشافية ابن مالك (ت: ٦٧٢ه)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط:١، جامعة أم القرى: ٦٠٠/٢، و٢٥٤/٥، والردّ على النحاة لابن مضاء القرطبي (ت: ٥٩٢ه) دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، ط: ١، دار الاعتصام (١٣٩٩ ه - ١٩٧٩ م): ٨٧.

٦٠. ينظر المقتضب، المبرد (ت: ٢٨٥ه)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، بيروت: ١٩/١.

٦١. ينظر أوضح المسالك: ٢٣١/٣، وشرح المفصل لابن يعيش (ت: ٦٤٣ه)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط:١، لبنان (١٤٢٢ه - ٢٠٠١م): ٤١٨/٤.

٦٢. يطرد حذف الفاعل في أربعة مواضع: في باب النائب عن الفاعل.

٦٣. يُنظر الخصائص لابن جني: ٣٠٣/٢.

٦٤. شرح ابن عقيل: ١٩٠/١.

٦٥. يبدو أن ذلك سهو إما من السيوطي أو ممن نسخ الكتاب، وإلّا فلا شاهد فيه إذ تُصبح جملة (ما قام الزيدان) فعلية، والمثال المقصود بالمشابهة والمقارنة هو (ما قائمٌ الزيدانِ).

٦٦. الاقتراح في أصول النحو: ٢٠٥.

٦٧. ينظر في تخريج القراءة البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥ه)، تحقيق: صدقي محمد جميل، بيروت ١٤٢٠ه: ٤٩٨/٦، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (ت: ٧٥٦ه)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخرّاط، دمشق: ٤٦٣/٢.

٦٨. الأبيات للقاسم بن معن، ويُنظر في تخريجها معاني القرآن للفراء (ت: ٢٠٧ه)، تحقيق: (أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي)، ط: ١، مصر: ١٣٦/١.

٦٩. مجهولة القائل وينظر في تخريج البيتين المنصف لابن جني (ت: ٣٩٢ه)، ط:١، دار إحياء التراث القديم (١٣٧٣ه - سنة ١٩٥٤م): ٢٧٨/١.

٧٠. ينظر البحر المحيط: ٤١٦/٦، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤٦٣/٢.

٧١. قراءة الرفع لطلحة، ينظر البحر المحيط: ٤١٦/٦.

٧٢. معترك الأقران في إعجاز القرآن، السيوطي (ت: ٩١١ه)، ط:١، لبنان(١٤٠٨ ه - ١٩٨٨م): ٦٩/٢.

٧٣. معاني القرآن للفراء: ١٨٣/٣، وينظر الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، للعلامة المنتجب الهمذاني(ت:٦٤٣ه)، ط: ١، المدينة المنورة، ٢٠٠٦م: ٢١٧/٥.

٧٤. التبيان في إعراب القرآن: ١٢٣٩/٢، وينظر الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢١٧/٥.

٧٥. ينظر في تخريج القراءة الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢١٧/٥.

٧٦. مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب(ت: ٤٣٧ه)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط:٢، بيروت، ١٤٠٥ه: ٧٥٦/٢، وينظر الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢١٧/٥.

٧٧. روح البيان، الإستانبولي (ت: ١١٢٧ه)، بيروت: ١٥٣/١٠، وينظر التضمين النحوي في القرآن الكريم، محمد نديم فاضل، ط: ١،المدينة المنورة (١٤٢٦ه - ٢٠٠٥ م): ١٤/٣.

٧٨. ينظر الكواكب الدّراري شرح صحيح البخاري، للكرماني(ت:٧٨٧ه)، بيروت: ٦٠/١، وأساس البلاغة، للزمخشري(ت:٥٣٨ه)، القاهرة، ١٩٧٢ه: ٣٣٠/١.

٧٩. صحيح البخاري، للبخاري(ت:٢٥٦ه)، النسخة اليونينيّة، مطبعة باب الحلبي، مصر، ١٣٧٧ه: ٦/١.

٨٠. ينظر في تخريج الحديث المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا، ط:١، بيروت(١٤١١- ١٩٩٠م): ١٠/٣.

٨١. يُنظر إعراب القرآن العظيم، أبو يحيى السّنيكي (ت: ٩٢٦ه)، حققه وعلق عليه: د. موسى على موسى مسعود، ط:١، (١٤٢ ه - ٢٠٠١م): ٤٢٤.

٨٢. حاشية الشِّهابِ على تفْسير البيضاوي، الخفاجي (ت: ١٠٦٩ه)، بيروت: ٣٥١/٥.

٨٣. البحر المحيط: ١٤/٥.